

## النفط الكويتي يتراجع إلى 60.76 دولاراً

هيون» عن تراجع منصات التنبؤ عن الخام في الولايات المتحدة بمقدار 16 منصة خلال الأسبوع الجاري. وعند التسوية، انخفض سعر العقود الآجلة لخام «نايمكس» الأمريكي تسليم أكتوبر بنسبة 2.1 بالمائة مسجلاً 54.17 دولار للبرميل، بعد أن كان متراجفاً خلال الجلسة عند 53.24 دولار للبرميل.

وتراجعت أسعار النفط بأكثر من 2 بالمائة عند التسوية، مع تصاعد الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، ليسجل خسائر أسبوعية. وتراجعت أسعار النفط نحو 4 بالمائة خلال في آخر جلسات الأسبوع، مع تصعيد الحرب التجارية لكنها قلصت نصف خسائرها تقريباً بعد أن كشفت بيانات شركة «بيكر

أظهرت بيانات مؤسسة البترول الكويتية، تراجع سعر برميل النفط الكويتي بنحو 89 سنتاً في تداولات أول أمس الجمعة. وذكرت المؤسسة أن سعر البرميل بلغ 60.76 دولار في تداولات أول أمس، مقابل 61.65 دولار للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي.

## 165 شركة أعلنت نتائج النصف الأول.. بنسبة نمو 4.8 بالمائة «الشان» : 1.136 مليار دينار صافي أرباح الشركات المدرجة



مستوى أدائها، ضمنها 50 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 24 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الراجعة عشر شركات قيادية أرباح بنحو 745.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 65.7% من إجمالي الأرباح المطلقة. تصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 209.1 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي المتحد (البحرين)» في المرتبة الثانية بنحو 114.4 مليون دينار كويتي، و«بيت التمويل الكويتي» في المرتبة الثالثة بنحو 107.7 مليون دينار كويتي، واحتلت شركة «زين» المرتبة الرابعة بنحو 97.3 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 43.3 مليون دينار كويتي، وضمنها حققت شركة «أبيان للتطوير العقاري» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 19.8 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «الاستشارات المالية الدولية» بنحو 6.2 مليون دينار كويتي.

مستوى أرباحها مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. أفضلها قطاع البنوك الذي زاد أرباحه من نحو 565.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 610.6 مليون دينار كويتي، ثانيها قطاع الخدمات المالية الذي زاد أرباحه من نحو 135.1 مليون دينار كويتي إلى نحو 157.6 مليون دينار كويتي، تلاهما في الارتفاع قطاع الاتصالات الذي زاد أرباحه من نحو 121.9 مليون دينار كويتي إلى نحو 135.6 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت قيمة أرباح قطاع الصناعة من نحو 136.8 مليون دينار كويتي إلى نحو 116.3 مليون دينار كويتي، وتناقصت أرباح القطاعات يلخصها الجدول المرفق. وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 91 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2018، من ضمنها زادت 66 شركة مستوى أرباحها وخفضت 25 شركة مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي أن 55.2% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 74 شركة هبوطاً في

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أرباح الشركات المدرجة - النصف الأول 2019، لقد بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 165 شركة، أو نحو 94.3% من عدد الشركات المدرجة البالغ 175 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف نسبتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.136 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بنحو 4.8% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2018 البالغة 1.084 مليار دينار كويتي. ولكنها حققت تراجعاً بنحو 6.1% مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2019، حيث حققت تلك الشركات نحو 550 مليون دينار كويتي للربع الثاني من عام 2019، مقارنة بنحو 585.5 مليون دينار كويتي للربع الأول من العام الجاري. وزادت 5 قطاعات من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2018، بينما خفضت 7 قطاعات

### القيمة أعلى بنحو 61.6 بالمائة عن مستوى يونيو 2019

## ارتفاع سيولة سوق العقار إلى 425.3 مليون دينار في يوليو



وورد في تقرير الشال الأسبوعي عن سوق العقار المحلي - يوليو 2019 : تشير آخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي) إلى ارتفاع سيولة سوق العقار في يوليو 2019 مقارنة بسببولة يونيو 2019، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات لشهر يوليو نحو 425.3 مليون دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بما نسبته 61.6% عن مستوى سيولة شهر يونيو 2019 البالغة نحو 263.2 مليون دينار كويتي، ولكنها أدنى بما نسبته 20.5% مقارنة مع سيولة يوليو 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 535 مليون دينار كويتي. وتوزعت تداولات يوليو 2019 ما بين نحو 382.4 مليون دينار كويتي عقوداً، ونحو 42.9 مليون دينار كويتي وكالات، وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 736 صفقة، توزعت ما بين محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 257 صفقة وممثلة بنحو 34.9% من

إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 142 صفقة وتمثل نحو 19.3%، في حين حظيت محافظة الجهراء على أدنى عدد من الصفقات بـ 49 صفقة ممثلة بنحو 6.7%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 165.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 88.1% مقارنة مع يونيو 2019 عندما بلغت نحو 87.7 مليون دينار كويتي، وارتفعت نسبة مساهمتها إلى نحو 38.8% من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 33.3% في يونيو 2019. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال آخر 12 شهراً نحو 127.2 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو 2019 أعلى بما نسبته 29.8% مقارنة بالمعدل. وارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط إلى 498 صفقة مقارنة بـ 276 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة للنشاط التجاري إلى نحو 102.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 24.4% مقارنة مع يونيو 2019 حين بلغت نحو 53.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت

بحدود 4.3%. وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 155.4 مليون دينار كويتي أي بارتفاع بنحو 28.3% مقارنة بشهر يونيو 2019 حين بلغت نحو 121.1 مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 36.5% مقارنة بما نسبته 46%. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري خلال 12 شهراً، وارتفع عدد صفقاته إلى 163 صفقة مقارنة بـ 119 صفقة في يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الاستثماري نحو 953 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 1 مليون دينار كويتي في يونيو 2019، أي بانخفاض بحدود 6.3%. وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 102.3 مليون دينار كويتي، أي ارتفعت بنحو 24.4% مقارنة مع يونيو 2019 حين بلغت نحو 53.2 مليون دينار كويتي، وارتفعت

## «المتحد» يحقق 30.76 مليون دينار أرباح صافية



ذكر تقرير الشال الأسبوعي بخصوص نتائج البنك الأهلي المتحد - النصف الأول 2019 : أعلن البنك الأهلي المتحد نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت تلك النتائج إلى تحقيقه صافي أرباح (بعد خصم الضرائب) بنحو 30.76 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 1.80 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 6.2%، مقارنة بنحو 28.96 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2018. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض جملة المخصصات بالمطلق بقيمة أعلى من انخفاض الربح التشغيلي، إذ بلغ انخفاض جملة المخصصات نحو 10.91 مليون دينار كويتي، مقابل انخفاض أقل للربح التشغيلي بنحو 9.04 مليون دينار كويتي مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018، وانعكس الأثر مباشرة على صافي الربح. وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بقيمة 7.19 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 11.3%، وصولاً إلى نحو 56.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 63.87 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة انخفاض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 7.20 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 43.68 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 50.88 مليون دينار كويتي، وحقق بند حصة في نتائج شركة زميلة خسائر محدود 247 ألف دينار كويتي، مقارنة بربح بلغت 770 ألف دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام الفائت، أي بانخفاض بلغت قيمته نحو 1.02 مليون دينار كويتي، بينما ارتفع بند صافي بيع استثمارات

مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 24% مقارنة بما نسبته 20.2%. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 51.5 مليون دينار كويتي، أي أن قيمة تداولات شهر يوليو أعلى بنحو 98.4% عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 73 صفقة مقارنة بـ 83 صفقة لشهر يونيو 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لشهر يوليو 2019 نحو 1.4 مليون دينار كويتي مقارنة بمعدل يونيو 2019 والبالغ نحو 641 ألف دينار كويتي، أي بارتفاع بحدود 118.7%. كما تمت صفقتان على نشاط المخازن بقيمة 2.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بصفقة واحدة بلغت قيمتها نحو 1.3 مليون دينار كويتي في يونيو 2019. وعند مقارنة إجمالي تداولات شهر يوليو بمثيلتها للشهر نفسه من السنة الفائتة (يوليو 2018) نلاحظ أنها حققت انخفاضاً من نحو 535 مليون دينار كويتي إلى نحو 425.3 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 20.5% كما أسلفنا، وشمل الانخفاض سيولة نشاط السكن الاستثماري بنسبة 34.3%، سيولة النشاط التجاري بنسبة 18.4% - وسيولة نشاط السكن الخاص بنسبة 4.6%.

وعند مقارنة جملة قيمة التداولات منذ بداية العام الجاري حتى شهر يوليو 2019، أي الشهور السبعة الأولى من العام بمثيلتها من عام 2018، نلاحظ انخفاضاً في إجمالي سيولة السوق العقاري من نحو 2.162 مليار دينار كويتي إلى نحو 2.126 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته 1.6% - ولو افترضنا استمرار سيولة السوق خلال ما تبقى من السنة (5 شهور) عند المستوى ذاته، فسوف تبلغ قيمة تداولات السوق (عقوداً ووكالات) نحو 3.645 مليار دينار كويتي، وهي أعلى مما قيمته 13.9 مليون دينار كويتي عن مجموع السنة الماضية، أي ارتفاع بما نسبته 0.4% عن مستوى عام 2018، حيث بلغ إجمالي قيمة تداولات عام 2018 نحو 3.631 مليار دينار كويتي.

عقارية بنحو 1.12 مليون دينار كويتي. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 10.91 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 69.4% كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 4.81 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 15.72 مليون دينار كويتي. وارتفع هامش صافي الربح حين بلغ نحو 54.3% من جملة إيرادات التشغيل، بعد أن بلغ نحو 45.3% خلال الفترة المماثلة من عام 2018، نتيجة تأثير انخفاض قيمة المخصصات على صافي ربح البنك.

عقارية بنحو 1.12 مليون دينار كويتي. وانخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 1.85 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.3%، ووصولاً إلى نحو 19.70 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 17.85 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2018، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك بما مجموعه 1.93 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى

عقارية بنحو 1.12 مليون دينار كويتي. وانخفضت جملة مصروفات التشغيل للبنك بنحو 1.85 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 10.3%، ووصولاً إلى نحو 19.70 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 17.85 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2018، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين وبند الإستهلاك بما مجموعه 1.93 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى

## انخفاض رصيد إجمالي أدوات الدين العام بما قيمته 420 مليون دينار



كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المقاولات نحو 2.008 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 2.096 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع الصناعة نحو 1.997 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.3% (نحو 1.950 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، ولقطاع المؤسسات المالية - غير البنوك - نحو 1.159 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 3.1% (نحو 1.144 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019). ونشر النشرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 44.025 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 64.6% من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 854.9 مليون دينار كويتي عما كان عليه في نهاية مارس 2019، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 2% نتيجة ارتفاع قيمة وودائع القطاع العام بنحو 884 مليون دينار كويتي. ويخصص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملاً المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية - لا تشمل الحكومة - نحو 37.115 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 84.3%، ونصيب

البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 460.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.2% عما كان عليه في نهاية مارس 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.976 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.909 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019) وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.4%. وبلغت قيمة القروض الميسطة ضمنها نحو 11.796 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 73.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.578 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.228 مليار دينار كويتي. وبلغت قيمة القروض الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.615 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.7% من الإجمالي (نحو 8.314 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.430 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 9.1% (نحو 3.446 مليار دينار

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر بخصوص إحصاءات مالية وتقديرية - يونيو 2019 : يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية التقديرية الشهرية لشهر يونيو 2019، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 420 مليون دينار كويتي مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2019، ليصبح 2.972 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2019، أي ما نسبته نحو 6.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2018 البالغ نحو 42.8 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة ستة أشهر 3.250%، لمدة سنتين 3.375%، لمدة 3 سنوات 3.375%، لمدة 5 سنوات 3.500%، لمدة 7 سنوات 3.625% ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتنتسب البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية مارس 2019). وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2019 قد بلغ نحو 37.881 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.6% من إجمالي موجودات

البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 460.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1.2% عما كان عليه في نهاية مارس 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.976 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.2% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.909 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019) وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0.4%. وبلغت قيمة القروض الميسطة ضمنها نحو 11.796 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 73.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.578 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 16.1% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.228 مليار دينار كويتي. وبلغت قيمة القروض الائتمانية لقطاع العقار نحو 8.615 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 22.7% من الإجمالي (نحو 8.314 مليار دينار كويتي في نهاية مارس 2019)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وقارية. ولقطاع التجارة نحو 3.430 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 9.1% (نحو 3.446 مليار دينار

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر بخصوص إحصاءات مالية وتقديرية - يونيو 2019 : يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية التقديرية الشهرية لشهر يونيو 2019، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 420 مليون دينار كويتي مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2019، ليصبح 2.972 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2019، أي ما نسبته نحو 6.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي المقدر لعام 2018 البالغ نحو 42.8 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة ستة أشهر 3.250%، لمدة سنتين 3.375%، لمدة 3 سنوات 3.375%، لمدة 5 سنوات 3.500%، لمدة 7 سنوات 3.625% ولمدة 10 سنوات 3.875%. وتنتسب البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية مارس 2019). وتذكر النشرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2019 قد بلغ نحو 37.881 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.6% من إجمالي موجودات